



Munich Personal RePEc Archive

Economic Causes of Terrorism in Africa South of the Sahara

albagoury, samar

Cairo University, Institute of African research and studies

31 May 2016

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/74740/>

MPRA Paper No. 74740, posted 25 Oct 2016 14:24 UTC

الأسباب الاقتصادية لتنامي ظاهرة الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء¹

Economic Causes of Terrorism in Africa South of the Sahara

د. سمر حسن الباجوري

مدرس الاقتصاد

معهد البحوث والدراسات والإفريقية - جامعة القاهرة

مقدمة:

يتوقف نجاح أي استراتيجية طويلة المدى لمكافحة ظاهرة الإرهاب والحد من تطورها إلى فهم حقيقي للأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وراء تنامي تلك الظاهرة. ويتناول هذا البحث الدوافع الاقتصادية التي تدفع الأفراد للانضمام للجماعات الإرهابية في ظل التغيرات التي طرأت على تركيب هذه الجماعات في السنوات الأخيرة. فعلى عكس ما كان مستقراً في الدراسات التي تناولت الأسباب الاقتصادية للإرهاب من أن الفقر والبطالة وانخفاض مستويات التعليم هي البيئة الأساسية لانتشار الجماعات الإرهابية، وُجد أن أعضاء هذه الجماعات حالياً ينحدرون من بيئات متوسطة إلى مرتفعة الدخل ويتمتعون بمستوى تعليم مرتفع. وهو ما ظهر جلياً في الدول العربية والدول الإفريقية فأعضاء تنظيم القاعدة على سبيل المثال يحمل كثير منهم شهادات عليا، كذلك فكثير من المنضمين لداعش لا يمكن تصنيفهم كفقراء أو غير متعلمين. وهو ما يطرح التساؤل بشأن مدى تأثير العوامل الاقتصادية الفردية على ظاهرة الارهاب وانتشارها في السنوات الأخيرة.

وقد اتجهت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع مؤخراً إلى تفسير الجانب الاقتصادي لظاهرة الإرهاب إستناداً إلى ما يعرف بنظرية الحرمان الاقتصادي Economic Relative Deprivation Theory وهي نظرية مرتبطة بنظرية التساقط Trickle Down Theory. وتذهب هذه النظرية إلى أن الفقر أو البطالة أو انخفاض معدل النمو الاقتصادي في الدولة لا تعد في حد ذاتها دوافع للإرهاب، وإنما احساس الفرد بالحرمان الاقتصادي النسبي الناتج عن غياب العدالة الاجتماعية أو التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي هو ما يخلق عند الفرد نوع من عدم الرضا أو الكبت ويجعله فريسة سهلة للجماعات الإرهابية.

¹ أُلقيت هذه الورقة ضمن فعاليات مؤتمر التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه القارة الإفريقية والذي انعقد في معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2016

ومن هذا المنطلق سستناول الدراسة الدوافع الاقتصادية للارهاب في ثلاث عناصر:
تعريف الارهاب نظرياً واجرائياً، الاطار النظري للأسباب الاقتصادية للارهاب، يتبعه تحليل
قياسي للدوافع الاقتصادية للارهاب في افريقيا جنوب الصحراء.

أولاً: تعريف الارهاب:

يستلزم دراسة الأسباب الاقتصادية للإرهاب في البداية تعريف مصطلح الإرهاب نظرياً وإجرائياً. والحقيقة إن تحديد تعريف الارهاب ليس بالأمر الهين، فهناك العديد من التعريفات المختلفة لهذا المصطلح سواء في التشريعات المحلية أو الإتفاقيات الإقليمية و الدولية.

فعلى الصعيد الدولي، عادة ما تجنبت الاتفاقيات الدولية وضع تعريف محدد لهذا المصطلح واستبدال ذلك بتعديد الجرائم التي تعتبر وفقاً للاتفاقيات جرائم إرهابياً. وفي هذا الصدد فقد عرفت اتفاقية جنيف لعام 1937 الأعمال الإرهابية على أنها: "أفعال إجرامية ترتكب ضد دولة من الدول ويكون الهدف منها أو من طبيعتها نشر الرعب في نفوس أشخاص عينين أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور". إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ نتيجة لعدم التصديق الدولي عليها إلا من دولة واحدة هي الهند، ولم يتم احياؤها أو المناداة بها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة في 1945.¹

في عام 1972 قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة خاصة لتعريف الإرهاب، وقدمت هذه اللجنة عدة تعريفات ظلت محل خلاف بين الدول الاعضاء مما أدى إلى تعطيل أعمال اللجنة حتى عام 1977. وفي عام 1980 خرجت لجنة الارهاب الدولي بمشروع اتفاقية موحدة بشأن الرقابة القانونية للإرهاب الدولي، وفيه عرفت الإرهاب الدولي على أنه: أي عمل عنف خطير أو التهديد به يصدر عن فرد سواء كان يعمل بمفرده أو بالاشتراك مع أفراد آخرين ويوجه ضد الأشخاص أو المنظمات أو الأمكنة أو أنظمة النقل أو المواصلات أو ضد أفراد الجمهور العام بقصد تهديد هؤلاء الأشخاص أو التسبب بجرح أو موت هؤلاء الأشخاص، أو تعطيل فعاليات هذه المنظمات الدولية، أو التسبب في إلحاق الخسارة أو الضرر أو الأذى بهذه الأمكنة أو الممتلكات، أو العبث بأنظمة النقل والمواصلات بهدف تقويض علاقات الصداقة بين الدول، أو بين مواطني الدول المختلفة أو ابتزاز تنازلات من الدول". إلا أن مشروع هذه الاتفاقية لم يلقى موافقة من الدول الاعضاء أيضاً.²

وبعد محاولات عديدة للوصول إلى تعريف موحد للإرهاب اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة قرار رقم 40/61 بتاريخ 1985/12/11 والذي حدد مفهوم إرهاب الدولة بأنه: "الإرهاب الذي تمارسه الدولة والذي يستهدف تقويض النظام السياسي والاجتماعي لدولة أخرى".³

¹ الإرهاب السياسي والقانون الجنائي، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر: جامعة بسكرة، 2003) في: <http://thesis.univ-biskra.dz/983/3/الفصل%20الأول.pdf>

² د. عادل عامر: مفهوم الجريمة الإرهابية، المركز الديمقراطي العربي، في: <http://democraticac.de/?p=16389>

³ الارهاب السياسي.. مرجع سبق ذكره.

أما المحكمة الدولية فقد عرفت الإرهاب على أنه: "استخدام القوة أو التهديد بها من أجل إحداث تغيير سياسي؛ أو هو القتل المتعمد والمنظم للمدنيين أو تهديدهم به لخلق حالة من الرعب والإهانة للأشخاص".¹

أما على المستوى الإقليمي، فقد عرفت الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، التي أبرمت في القاهرة في إبريل 1998، مصطلح الإرهاب على أنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو إختلاسها أو الإستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".²

على المستوى الإفريقي، عرفت الإتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، التي تم تبنيها خلال القمة الـ35 لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1999 بالجزائر، الإرهاب على أنه: "أي عمل أو تهديد بعمل مخالف لقوانين العقوبات الجنائية المعتمدة في الدول الأعضاء والذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الأفراد أو الجماعات، أو السلامة البدنية أو الحرية، أو إلحاق إصابة أو وفاة لأي فرد أو جماعة، أو يتسبب بضرر بالتملكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو التراث الثقافي، وأن يتم ارتكابه بقصد ترهيب أو إثارة حالة من الهلع، أو إجبار أو إقناع أو حمل أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو عامة الشعب أو جزء منه، على المبادرة بعمل أو الإمتناع عنه أو اعتماد موقف معين أو التخلي عنه، أو العمل على أساس مبادئ معينة. أو إعاقة السير العادي للمرافق العمومية، أو توفير الخدمات الأساسية للجمهور، أو خلق وضع عام متأزم. أو خلق حالة تمرد عارمة في البلاد. وأضافت الاتفاقية لتعريف الإرهاب أنه أي ترويج أو تمويل أو إصدار أوامر أو مساعدة، أو تحريض، أو تشجيع، أو محاولة، أو تهديد، أو تأمر، أو تنظيم، أو تجهيز أي شخص بقصد ارتكاب أي من الأعمال المشار إليها سابقاً. وقد استنتجت الاتفاقية أيضاً نضال الشعوب من أجل التحرر والاستقلال من تعريف الإرهاب، حيث نصت المادة الثالثة من الاتفاقية على أنه: "مع مراعاة أحكام المادة (1) من هذه الاتفاقية لا تعتبر حالات الكفاح الذي تخوضه الشعوب من أجل التحرر أو تقرير المصير طبقاً لمبادئ القانون

¹ د.كريم مزعل شبي، "مفهوم الإرهاب: دراسة في القانون الدولي والداخلي"، مجلة جامعة أهل البيت، كربلاء. في:

<http://iasj.net/?func=fulltext&aId=72662>

² المرجع السابق مباشرة، ص40.

الدولي ، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاستعمار والاحتلال والعدوان والسيطرة الأجنبية ، أعمالاً إرهابية".¹

على صعيد الدول الإفريقية، عرفت التشريعات النيجيرية على سبيل المثال، العمل الإرهابي على أنه: العمل الذي ربما يسبب ضرراً خطيراً لبلد ما، أو لمنظمة دولية يقصد منه، أو يمكن بشكل منطقي اعتبار القصد منه إجبار حكومة أو منظمة دولية بدون وجه حق على القيام أو الإمتناع عن القيام بعمل ما، تخويف السكان بدرجة خطيرة، زعزعة النظم السياسية أو الدستورية أو الإقتصادية أو الإجتماعية الأساسية لبلد أو لمنظمة دولية، أو تدمير هذه النظم بشكل خطير، التأثير بصورة أو أخرى على هذه الحكومة أو المنظمة الدولية عن طريق التخويف أو الإكراه، وأن يشمل أو يسبب حسب الحالة: هجمات تهدد حياة شخص وقد تسفر عن أذى بدني خطير أو تقضي إلى الموت، هجمات تهدد السلامة البدنية لشخص ما، اختطاف أحد الأشخاص، تدمير مرفق حكومي أو عام، أو نظام للمواصلات، أو أحد مرافق الهياكل الأساسية، بما في ذلك نظام الاتصالات، أو منصة ثابتة بالجرف القاري، أو مكان عام أو ممتلكات خاصة، مما يمكن أن يهدد الأرواح البشرية، أو يسفر عن خسائر إقتصادية ضخمة، الإستيلاء على طائرة أو سفينة أو وسيلة أخرى من وسائل النقل العام أو البضائع، واستخدام وسيلة النقل هذه في أي من الأغراض المذكورة في الفقرة الفرعية "4"، صناعة أسلحة أو متفجرات أو استخدامها وكذلك إجراء البحوث في مجال الأسلحة البيولوجية أو الكيمائية وتطويرها دون سند قانوني، إعاقة أو تعطيل إمدادات المياه، أو الطاقة أو أي موارد طبيعية أساسية أخرى، بما يحدث تهديداً للأرواح البشرية، إطلاق مواد خطيرة، أو إحداث حرائق أو انفجارات أو فيضانات أساسية أخرى، بما يحدث تهديداً للأرواح البشرية أيضاً، بث أو نشر معلومات أو مواد إعلامية بأي صورة أو طريقة سواء كانت حقيقية أو زائفة بقصد التسبب في نشر الذعر، أو إثارة الذعر، أو إثارة العنف، أو تخويف حكومة أو مجموعة من الأشخاص أو شخص ما.²

مما سبق يلاحظ وجود تداخل وعدم وضوح في تعريف الإرهاب وتحديد مفاهيمه وغموض مصطلحاته وعموميتها. مثل مصطلح العنف أو التهديد أو الخوف وغيرها من التعبيرات العامة التي لا يمكن قياسها على نحو قاطع.

أما على الجانب التطبيقي، فهناك عدة مؤشرات يمكن إستخدامها للتعبير عن حجم ظاهرة الإرهاب في الدولة منها عدد الحوادث الارهابية أو عدد الضحايا أو القتلى نتيجة تلك

¹ د. محمد عاشور مهدي: إفريقيا والحرب على الإرهاب، دراسات إفريقية: قراءة في بعض الأبعاد السياسية. ص.29-30.

² المرجع السابق مباشرة، ص 35.

العمليات، إلا أن هذه المؤشرات يؤخذ عليها عدم تعبيرها عن الحجم الحقيقي للظاهرة، فقد يحدث في دولة ما حادث ارهابي واحد يحدث تأثيراً جزئياً في نظامها السياسي أو الاقتصادي أكثر مما قد تحدثه أحداث إرهابية متعددة وبصرف النظر عن عدد ضحاياه كأحداث سبتمبر على سبيل المثال وما خلفته من تأثير على النظام السياسي العالمي وليس على الولايات المتحدة فقط ولفترة زمنية ممتدة.

ومن أبرز المؤشرات التي تستخدم مؤخراً لقياس ظاهرة الإرهاب هو مؤشر الإرهاب العالمي **Global Terrorism Index** الذي أعده معهد الإقتصاد والسلام **Institute of Economics & Peace** استناداً إلى تعريف الإرهاب على أنه: التهديد أو الاستخدام الفعلي للعنف والقوة غير الشرعية بواسطة الأفراد أو الجماعات لتحقيق غايات سياسية، اقتصادية، دينية أو اجتماعية عن طريق الاكراه أو التخويف¹. ويتم حساب هذا المؤشر باستخدام أربعة مؤشرات فرعية هي: عدد الحوادث الإرهابية في السنة، عدد الوفيات الناجمة عن تلك الحوادث، عدد الإصابات الناجمة عن تلك الحوادث، القيمة التقريبية المقدرة للخسائر المادية. حيث يتم اعطاء وزن نسبي لكل من هذه المؤشرات الأربعة وحساب متوسط مرجح للمؤشرات لكل خمس سنوات للدلالة على التأثير الممتد لتلك الحوادث. وتكون الأوزان المرجحة على النحو التالي:

جدول رقم (1)
الوزن النسبي لمؤشرات
حساب مؤشر الإرهاب العالمي

المؤشر	الوزن النسبي
عدد الحوادث الارهابية	1
عدد الوفيات	3
عدد الاصابات	0.5
قيمة الاضرار المادية (خسائر الممتلكات)	2

Source: Institute of Economics & Peace (IEP): **Global terrorism Index 2012: Capturing the Impact of Terrorism for the Last Decade** (). P6

¹ Institute of Economics & Peace (IEP): **Global terrorism Index 2012: Capturing the Impact of Terrorism for the Last Decade** (). P6

ثانياً: الدوافع الاقتصادية للإرهاب: إطار نظري:

من أبرز النظريات الاقتصادية التي استحدثت لتفسير العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية والارهاب هي نظرية الحرمان الاقتصادي النسبي **Relative Deprivation Theory** التي وضعها Gurr عام 1968. والتي ترى أن النمو الاقتصادي يعد عاملاً محفزاً للإرهاب والعنف إذا لم تصل ثماره أو توزع بشكل عادل إلى الطبقات الأكثر فقراً أو حرماناً. بمعنى أن الدافع الحقيقي للعنف والارهاب هو الفرق بين ما يطمح إليه الافراد نتيجة النمو الاقتصادي وما يحصلوا عليه بالفعل. فالنمو الاقتصادي غير المتوازن يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل ويزيد الفقر مما يخلق بيئة خصبة لانتشار الافكار المتطرفة وانجذاب الافراد إليها لإحساسهم بالحرمان مقارنة بغيرهم. وبالعكس فالنمو الاقتصادي يساعد على الحد من الارهاب والعنف إذا ما أدى إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل وكذلك الفقر من خلال أثر التساقط Trickle-down effect.

أما الإتجاه الاخر في دراسة المحددات الاقتصادية للإرهاب فهو ما يطلق عليه نظرية الافقار **Immiserizing Modernization Theory** والتي وضعها Olson عام 1963¹، ويرى فيها أن النمو الاقتصادي خاصة إذا كان بمعدلات سريعة أو مفاجئة يخلق تغييراً سريعاً في توزيع المصالح أو المكاسب بين الجماعات مما يؤدي إلى تغذية سلوك الجشع لدى بعض المجموعات ويجعل الجماعات المتضررة فريسة سهلة للجماعات الارهابية، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي وتنامي ظاهرة الارهاب. فالنمو الاقتصادي السريع او المفاجيء يرتبط عادة بتغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية في الدولة تؤدي بشكل او باخر إلى تغير توزيع الدخل وقد أشار Olson إلى أن هذا التغيير يحدث من خلال قناتين: ارتفاع الأسعار بمعدلات أكبر من زيادة الدخل. والثانية: تغير هيكل الطلب على العمالة ليزيد الطلب على نوع معين من العمالة نتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي وبحول أنواع أخرى إلى جماعات متبطلّة تصبح نواة لعدم الاستقرار السياسي والمجتمعي. وهو ما ينطبق كذلك حين يتركز النمو والتنمية في مناطق جغرافية بعينها أو في جماعات إثنية بعينها. وبالتالي يكون النمو الاقتصادي نمو غير متوازن في الأجل القصير على الأقل. وقد أضاف Debraj Ray في دراسته عام 2010 دور السياسات الاقتصادية في خلق نفس التأثير إذا ما أدت كذلك إلى الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.²

¹ M. Olson, "Rapid Growth as a Destabilizing Force", **The Journal of Economic History**, vol.23, no.4. 1963. At:

http://www.jstor.org/sci-hub.io/stable/2116214?seq=1#page_scan_tab_contents

² Debraj Ray, Uneven Growth: A Framework for Research in Development Economics, **Journal of Economic Perspectives**, vol24, No.3, 2010. at:

إن المتأمل لتلك النظريتين يلاحظ أنهما غير متعارضتان بالضرورة وإنما يشكلان معاً الدوافع أو الأسباب الاقتصادية لتنامي الإرهاب وتزايد العنف السياسي. وفي دراسة (Raul Immiserizing Caruso & Friedrich Schneider) فرق بين النظريتين بأن نظرية Modernization Theory تعد نظرية ديناميكية حيث تعبر عن التغيرات قصيرة إلى متوسطة الاجل التي تطرأ على اقتصاد الدول وتؤدي إلى تنامي الارهاب والعنف السياسي. بينما نظرية الحرمان الاقتصادي هي نظرية ساكنة تصف الوضع الاقتصادي للدولة في نقطة معينة والتي قد تؤدي إلى الارهاب والعنف. إلا أن في النهاية فإن النظريتين تشتركا معاً في كونهما يربطان بين غياب العدالة الاقتصادية والعنف السياسي والإرهاب، فغياب العدالة الاقتصادية أياً كانت أسبابه يخلق بيئة خصبة للعنف والإرهاب.¹

ثالثاً: الدوافع الاقتصادية للإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء: تحليل قياسي:

يتناول هذا الجزء من الدراسة التحليل القياسي للعلاقة بين العوامل الاقتصادية والارهاب في إفريقيا جنوب الصحراء، بهدف التحقق من صحة تفسير نظريتي الحرمان الاقتصادي النسبي ونظرية الإفقر لتنامي الإرهاب في الدولة.

(أ) الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات القياسية التي تناولت الدوافع الاقتصادية لظاهرة الارهاب وتوعدت بين دراسات اعتمدت على بيانات قطاعية وأخرى على سلاسل زمنية وغيرها على بيانات مجمعة، وقد خلصت هذه الدراسات إلى نتائج مختلفة عن الدوافع الاقتصادية الأكثر تأثيراً على الارهاب نتيجة لاختلاف المؤشرات الاقتصادية المستخدمة أو اختلاف النموذج المستخدم في القياس وإن كان اتفق أغلبها على وجود تأثير للعوامل الاقتصادية على الارهاب. وتعد دراسة (Gurr)² التي اجراها عام 1970 من اوائل الدراسات التي تناولت الأسباب الاقتصادية للإرهاب. وذهبت هذه الدراسة إلى أن الفقر والتفاوت في توزيع الدخل والعنف السياسي هي أهم محددات الارهاب. وفي

<http://www.econ.nyu.edu/user/debraj/Papers/Uneven.pdf>

¹ Raul Caruso & Friedrich Schneider, The Socio-Economic Determinants of Terrorism and Political Violence in Western Europe (1994-2007), **European Journal of Political Economy**, vol27, December 2011. At:

<http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0176268011000243>

² نشرت هذه الدراسة لأول مرة في كتاب بعنوان: **Why Men Rebel** وقد أعيد نشره أكثر مرة آخرها عام 2015 مع مقدمة جديد لاسقاطه على الثورات التي حدثت مؤخراً في العديد من الدول العربية.

عام 1987 طور (Seligson)¹ نموذج Gurr ليضم أيضا التوزيع المتفاوت للحيازات وملكيات الاراضي ثم مرة أخرى عام 1993.²

ومن الدراسات التي تناولت المحددات الاقتصادية للارهاب دراسة () والتي حاولت اختيار الأسباب الاقتصادية لظاهرة الارهاب مثل مستوى الدخل و التفاوت في توزيع الدخل هناك أيضاً دراسة (Blomberg etal) التي تناولت الأسباب الاقتصادية للارهاب حيث وجد الباحثين أن هناك علاقة عكسية بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والحوادث الارهابية بالتطبيق على مجموعة من الدول النامية والمتقدمة.

في دراسة (Jose Tavares)³ ربط الباحث بين الارباب ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية هي: مستوى الدخل، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر الحقوق السياسية، الصادرات من السلع الاولية كنسبة من اجمالي الصادرات، مؤشر التعددية الدينية والاثنية واللغوية، نسبة السكان في لمناطق الريفية، نسبة السكان أقل من 14 سنة، معدل الأمية بين الشباب. وقد خلصت الدراسة إلى أن الدول الغنية أو مرتفعة الدخل هي الأكثر عرضة للحوادث الارهابية كما أن التعددية اللغوية وليت الدينية أو الإثنية هي الأكثر ارتباطاً بالحوادث الارهابية.

هناك أيضاً دراسة (London & Robenson) التي وجدت أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل ومن ثم تؤدي إلى تداعي العنف السياسي والارهاب في تلك الدول.⁴

أما دراسة (Li & Shock) في عام 1996 فقد دمج فيها الباحثان العوامل الاقتصادية والسياسية كمحددات أو أسباب للارهاب. وقد خلص الباحث إلى وجود علاقة طردية بين التفاوت في توزيع الدخل وتزايد العنف السياسي والارهاب.⁵

وفي دراسة (Schaub) عن تأثير بعض المؤشرات التجارية على الارهاب وجد الباحث أن درجة الانفتاح التجاري وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط طردياً بالعنف السياسي

1

² Muhammad Shahbaz & Shahbaz Muhammad Shabbir: **Is Hike in Inflation Responsible for Rise in Terrorism in Pakistan?** MPRA Paper No. 31236, 2011. at: https://mpr.ub.uni-muenchen.de/31236/1/MPRA_paper_31236.pdf

³ Jose Tavares: **The Open Society Assesses its Enemies: Shocks, Disasters and Terrorist Attacks**, Conference on Public Policy on Macroeconomics of Terrorism, November 21-22, 2003. At: <http://www.carnegie-rochester.rochester.edu/Nov03-pdfs/TavaresPaper.pdf>

4

⁵ Quan Li & Drew Schaub, "Economic Globalization and Transnational Terrorism: A Pooled Time Series Analysis", **Journal of Conflict Resolution**, 48(2). At: http://people.tamu.edu/~quanli/papers/JCR_2004_terrorism.pdf

والارهاب¹. أما دراسة (Bravo and Dias) فقد أرجع العنف إلى تدني مؤشر التنمية البشرية.²

هناك أيضاً دراسة (Carsuso & Schneider) عن الاسباب الاقتصادية والاجتماعية للارهاب في غرب أوروبا، ذهب الباحثان إلى أن مسار النمو الاقتصادي الحالي بما يتضمنه من زيادة في التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى زيادة عدد الافراد المنخرطين في الاعمال الارهابية في المستقبل وهو ما انعكس في وجود علاقة طردية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وعدد الافراد المنخرطين في الاعمال الارهابية.³

أما دراسة (Clare Richardson) فقد قامت فيها الباحثة باختيار مدى انطباق نظرية الحرمان النسبي على 56 دولة في الفترة من 1980 إلى 2008 حيث استخدمت الباحثة كلاً من التعليم العالي والبطالة وعدد السكان كمحددات اقتصادية للارهاب. وقد خلصت الباحثة إلى وجود أثر معنوي لتلك العوامل أو المحددات باستثناء التعليم العالي على عدد الحوادث الارهابية في تلك الفترة.⁴

وفي دراسة (Isaiah Corbin & Bret Billet) عن محددات الارهاب في دول الشرق الأوسط وإفريقيا في الفترة من 2000-2005، قام الباحثان بتقدير العلاقة بين عدد الحوادث الإرهابية وبعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وقد خلصت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة في التحليل كانت مؤشر التنمية البشرية ومؤشر مباشرة الحقوق السياسية، بينما كانت العلاقة غير معنوية لكل من متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، الاقليم الجغرافي، حجم السكان.⁵

(ج) منهج التحليل وبيانات الدراسة:

¹ Kurt Schock: **A Conjunctural Model of Political Conflict: The Impact of Political Opportunities on the Relationship Between Economic Inequality and Violent Political Conflict**, 2014. At:

<http://ernie.itpir.wm.edu/pdf/Articles/Marxist/174449.pdf>

² Bravo et al, "An Empirical Analysis of Terrorism: Deprivation, Islamism and Geopolitical Factors", **Defence and Peace Economics**, August 2006. At:

<http://www.tandfonline.com/sci-hub/doi/abs/10.1080/10242690500526509>

³ Raul Caruso & Friedrich Schneider, **op cit**.

⁴ Clare Richardson: **Relative Deprivation Theory in Terrorism: A Study of Higher Education and Unemployment as Predictors of Terrorism**, New York University, Politics Department, 2011. At:

http://politics.as.nyu.edu/docs/IO/4600/Clare_Richardson_terrorism.pdf

⁵ Isaiah Corbin & Bert Billet: An Empirical Analysis of Terrorism in Middle East and Africa, at: <http://public.wartburg.edu/mpsurc/images/Corbin.pdf>

لتحديد العوامل أو المحددات الاقتصادية للارهاب في إطار نظريتي الحرمان الاقتصادي النسبي و نظرية الإفقار التي سبق الإشارة إليها، وفي ضوء الدراسات التطبيقية السابقة، تم اختيار المتغيرات التالية:

- 1) معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: كمؤشر عن المستوى الاقتصادي للدولة.
- 2) مؤشر جيني للدلالة على مستوى العدالة في توزيع الدخل.
- 3) معدل البطالة و معدل التضخم: كمؤشرين عاكسين لنظرية الحرمان الاقتصادي النسبي.
- 4) مؤشر الانفتاح التجاري والاستثمارات الأجنبية المباشرة كمؤشر على مدى انفتاح الدولة إلى الاقتصاد الدولي.
- 5) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي للدلالة على مدى اعتماد الدولة في اقتصادها على الصادرات (وهي صادرات أولية في حالة الدول الإفريقية محل الدراسة).
- 6) أما المتغير التابع فتمثل في مؤشر الارهاب العالمي GTI.

وذلك بالتطبيق على (35) دولة إفريقية وفقاً لبيانات عام 2014. ويتبين من تحليل بيانات هذهالمتغيرات والواردة في الجدول رقم () الملاحظات التالية:

- 1) هناك تباين كبير في قيم مؤشر الارهاب بين الدول محل الدراسة، فبالرغم من أن قيمة المؤشر أقل من 1.45 في 50% من الدول، إلا أن قيمته تتجاوز الـ6 في 10% من هذه الدول. ويبلغ قيمته أقصاها في نيجيريا حيث بلغ 8.58.
- 2) هناك تباين كبير كذلك في المستويات الاقتصادية للدول محل الدراسة بلالة معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فبينما سجلت دولتان معدل نمو سالب قدر بحوالي -2.5% في غينيا و -0.96% في افريقيا الوسطى، وصل معدل النمو إلى أكثر من 7.5% في اثيوبيا. وقد انعكس في ارتفاع قيمة معامل الاختلاف الذي بلغ مدلاً على التفاوت الكبير في معدل النمو في الدول محل الدراسة.
- 3) هناك تفاوت كبير في قيم معامل جيني فبينما تبلغ أدنى قيمة له 15.2 في ، تبلغ أعلى قيمه 63.2 في . إلا أن توزيع قيم هذا المتغير تتركز في القيم الأعلى حيث نجد أن قيمه في 50% من الدول محل الدراسة تتجاوز 42.8.
- 4) هناك كذلك تباين كبير في مدى اعتماد الدول على صادراتها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي. فتبلغ نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي أداها في (6.1%) بينما تبلغ أقصى قيمة لها في (73%).

5) تتسم معظم الدول الافريقية بارتفاع نسبي في معدل الانفتاح التجاري حيث يلاحظ أن قيمة هذا المعدل تتجاوز 0.68 في 50% من الدول محل الدراسة، بينما تتأوز قيمته الواحد الصحيح في 10% منها.

باستخدام طريقة¹ Generalized Least Square Method لتقدير علاقة انحدار مؤشر الارهاب العالمي على متغيرات الدراسة جاءت نتائج التقدير على النحو التالي:

. glm GTI Growth GINI unemployment inflation open FDI export, family(gaussian) link(log)						
Iteration 0: log likelihood = -75.663798						
Iteration 1: log likelihood = -68.312439						
Iteration 2: log likelihood = -65.942975						
Iteration 3: log likelihood = -65.938786						
Iteration 4: log likelihood = -65.938782						
Generalized linear models			No. of obs = 35			
Optimization : ML			Residual df = 27			
Deviance = 88.7125526			Scale parameter = 3.28565			
Pearson = 88.7125526			(1/df) Deviance = 3.28565			
			(1/df) Pearson = 3.28565			
Variance function: $V(u) = 1$			[Gaussian]			
Link function : $g(u) = \ln(u)$			[Log]			
Log likelihood = -65.93878203			AIC = 4.225073		BIC = -7.281845	
GTI	Coef.	OIM Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Growth	.0534541	.0629729	0.85	0.396	-.0699705	.1768786
GINI	.0166567	.0169679	0.98	0.326	-.0165998	.0499132
unemployment	.0078871	.0147921	0.53	0.594	-.0211049	.0368792
inflation	.0064393	.0210553	0.31	0.760	-.0348282	.0477069
open	-1.101398	.5527026	-1.99	0.046	-2.184675	-.0181209
FDI	.1183328	.0461805	2.56	0.010	.0278206	.2088449
export	-.0419937	.0177694	-2.36	0.018	-.0768211	-.0071664
_cons	1.502806	.9879258	1.52	0.128	-.4334927	3.439105

وقد جاءت نتائج القياس على النحو التالي:

- النموذج ككل يفسر اكثر من 64% من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الارهاب.
- المتغيرات ذات المعنوية في النموذج كانت معدل الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.
- تميل نتائج التحليل إلى تفسير الدوافع الاقتصادية للارهاب وفقاً لنظرية الافقار أكثر من الحرمان النسبي.

¹ تم استخدام هذه الطريقة بدلاً من طريقة المربعات الصغرى العادية للتغلب على مشكلة عدم ثبات التباين Heteroscedasticity والتي عادة ما ترتبط باستخدام البيانات المقطعية Cross sectional data.

الخاتمة والنتائج:

بالرغم من ميول العديد من الدراسات إلى ارجاع ظاهرة الارهاب وتناميها في افريقيا وغيرها من الدول النامية إلى أسباب إقتصادية مثل الفقر والبطالة إلا أن التحليل التطبيقي للدوافع الاقتصادية للارهاب في افريقيا اظهر غير ذلك حيث اوضحت الدراسة ان تراجع تأثير هذه العوامل الاقتصادية؛ خاصة مع تحول الإرهاب إلى ظاهرة دولية عابرة للحدود أكثر منها محلية. وقد اوضحت التحليل القياسي إلى ان انفتاح الدول الافريقية اقتصاديا على العالم الخارجي اثر بشكل او بآخر على ظاهرة الارهاب في تلك الدول. وهو الأمر المرتبط بما اصطلح عليه بنظرية الافقار، فانخراط الدول الفريقية في الاقتصادات العالمية تبعه تغير في خصائص هيكلها الاقتصادية والاجتماعية واختلاف توزيع ثمار النمو الاقتصادي على الجماعات المختلفة في تلك الدول مما قد يؤدي في النهاية إلى خلق بيئة من عدم الرضا أو السخط من الجماعات غير المنتفعة وبالتالي تنامي العنف والارهاب في تلك الدول.

وفي النهاية يجب الاشارة إلى أن ظاهرة الارهاب هي ظاهرة ذات أبعاد متداخلة وان كانت الدراسة قد ركزت على دوافعها الاقتصادية إلا أن هذه الدوافع لا تؤثر بمعزل عن الدوافع الأخرى التي تتداخل معها مثل الدوافع النفسية والسياسية والإجتماعية.

